

٥٧
وهو اقرب ولو طالت الزاوية فبازوت اصابع الاصابع
انته وجوب غسل الزاوية على الاصيلة ويحتمل عدده **الاربع**
من القرون **مسمى مع بشرة راسه** وان قل **واحدة عشر**
ولو بعض واحدة **في حده** اي الراس بحيث لا يخرج الممسوح عنه
بحد ولو تقدر بان كان مقوصا او متبعدا غير انه لو لم يزل
حد المسح عنه خرج عن الراس من جهة نزوله او استرسال
من جهة نزوله سواء كان من الوجه وغيره لما صح من مسحه
جلي انه عليه ولم يخاصته وعليه عمامة الدالين على الاكفا
بمسح البعض اذ لم يقل احد خصوص الناصية والاقفاها
يصنع وجوب التيميم في التيميم مع استوائ الشبهة في السنة
وتغيرها لانه لو لم يزل على حكم مبداه بخلاف مسح الراس فانه
اصل فاعتبر لفظه ولم يثبت في الحق للاجماع ولان استيعابه
يتلغى والاذا نبت لبسنا من الراس والياض والاذن منه
هنا وفي الحج والايح ان كلامه البشرة والشعر هنا اصل لان
الرأس لما راسه وعلا وكل منهما على اختلاف ما تقدم في بشرة
الوجه ولو عليها وترك الشرحية لا يوجب لان المواجحة
انما تقع بالشعر لا بالبشرة **والاصح جواز غسله** لانه مسح
وزيادة فاجز التطرف في الاولى والثاني الا انما موروث
بالمسح والغسل المسمى مسمى وانما بالجوهر الذي يفي كل من استسما
وكراهته وجواز **وضع اليد عليه بالاصد** لان المقصود وصول
البلل وقود صلا والثاني لا يجز لانه لا يسمى مسمى ولو حلق
رأسه بعد مسحه لم يعد المسح **الخامس** من القرون **غسل رجليه**
لقوله تعالى وارجلهم الي الكعبين قريبا بالنصب وبالر عطفها
على الوجه لفظا في الاول ومعنى في الثاني لوجه بالجملة
اول لفظا ايضا على الراس ويحل المسح على مسمى **الرجل** غسل
الخطف الذي تسمى العرب مسمى او كتلة ايشارة طلب الانتقاد
اذ لا رجلى طينة الاسوان وعليه فالما المقدره للاصناف
والحاصل عليه الحج بين القرون ومع اصابع مع وجوب الغسل
مع كعبته من كل رجل وحما الغطان الثابتات عند غسل
الساق والقرون وحكم ازالة ما يذاب في الشق من قرون

ولو لم يكن لرجله كعب اعتبر قرونه من غالب امثاله ولو قطع
يعتق قرونه وجب غسل الباقي وان قطع قرون الكعب فلا
قرون عليه وليست غسل الباقي كاليد وبما فيها ما تقدم
من غسل شعر وسلعة وغيره ذلك وحل تقنين وجوب غسلها
في حق من لم يرد المسح على الخنثين كما في **السادس** مع
الغرض **ترتيبها هكذا** بان يغسل وجهه مع النية بترديه
تترتب مسحه راسه ثم يغسل رجليه لانه صلى الله عليه وسلم
الامر بها ولو لم يكس لتركه في وقت اوله عليه بيان الموروث
كما في التخليل وخذه وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
ايديهما بدأ الله به التماس للوضوء وان ورد في الحج
اذ العبرة بمعوم اللفظ وهو علم ولان تعالى ذكر مسحها
بين مفسولات وتفرقة المتخاض لا تركه الوجب الا
لغايرة وهي هنا وجوب الترتيب لانه بقرينة الامر
في الخبر ولان العرب اذا ذكرت متعاطفات دون بالاول
فلا تفرق فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الراس فقد
الرجلين ذلك على الامر بالترتيب والاقفا فاعطوا
وجوهكم واصموا بوجوهكم واغسلوا ايديكم وارجلكم ولان
للحادية المستغنية الشايعة في صفة وضوءه صلى الله
عليه وسلم مصرحة بالاولين الاية بيان للوضوء الواجب
فلو قدم غصوا على عمله لم يعقد به ولو غسل اربعة اعضاءه
معا ولو يغسل اذنه ارفع حذق وجهه فقط حذق نوي معه
لان المعية تعاقب الترتيب وانما حجة الاسلام وعرضا
عن واحد في عام لان الشرط ان لا يتقدم عليها غيرها
فلما غسل حذق حذقا اصغر فقط بنية رفع الحذق او
خوه ولو استعدا او بنية رفع الحذق او غاظا او
فيها اجزاه اجزاه بنية مما ذكره **فلا يصح ان كان**
تقدير ترتيبها بان يغسل حذق الترتيب مع له
الوضوء لان الترتيب حاصل في الحالة المذكورة فانه اذا
قال الترتيب واجب الا في الترتيب
الا فترده المسح بقا محصورا
الاعراض هذه المسح بقا محصورا
الاعراض هذه المسح بقا محصورا